الأمم المتحدة S/2014/36

مجلس الأمن

Distr.: General
20 January 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٠ (٢٠١٣) الذي مدَّد فيه المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وطلب إلي الأمين العام إطلاعه على التقدم المحرز في تنفيذ ولايته، قياساً إلى النقاط المرجعية المتفق عليها بشكل مشترك مع حكومة بوروندي، بهدف تحديد تحويل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي مستقبلا إلى وجود لفريق قطري تابع للأمم المتحدة. ويقدِّم هذا التقرير معلومات مستكملة منذ التقرير السابق المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/36)، ويتمحور حول ثماني نقاط مرجعية ونتائج بعثة التقييم الاستراتيجي التي نفذت في بوروندي عملاً بالقرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣). ويجري استعراض خطوط الأساس ومؤشرات إحراز التقدم بمزيد من التفصيل في مرفق هذا التقرير.

ثانيا – التقدم المحرز في توطيد دعائم السلام

ألف – العملية الديمقراطية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خطت بوروندي خطوات هامة نحو إقامة حوار سياسي أكثر انفتاحاً وشمولاً لجميع الأطراف. ومن التطورات الملحوظة عودة قادة المعارضة الرئيسيين وإشراكهم في الاجتماعات الرسمية التي أسفرت عن اعتماد عدد من الأطر السياسية التوافقية. إلا أن إقرار عدد من القوانين التقييدية واستمرار الشباب المنتسبين إلى أحزاب سياسية في ممارسة الترهيب والمضايقة وشن الهجمات العنيفة من الأمور التي أسهمت في تقليص الحيز السياسي وحدَّت من قدرة الجهات الفاعلة في المعارضة على ممارسة حرياتها السياسية قبل انتخابات عام ٢٠١٥. وتصاعدت حدة التوترات أيضاً بسبب مساعي الحكومة لإقرار مراجعة للدستور واسعة النطاق ومثيرة للجدل.

230114 220114 14-20524 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي تطور إيجابي يتعلق بالحوار السياسي، نظم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، حلقة عمل عن الدروس المستفادة من الانتخابات واستضافها في بوجومبورا في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس، وقد دعي إليها ممثلون عن الأحزاب السياسية الرئيسية وجهات فاعلة أخرى، للمرة الأولى منذ انتخابات عام ٢٠١٠. ولقد دلت مشاركة عدد من السياسيين في المعارضة الذين عادوا من المنفى لهذه المناسبة، مثل ألكسيس سيندوهيجي من الحركة من أجل التضامن والتنمية، وباسكالين كامبايانو من الاتحاد من أجل السلام والتنمية، على انفراج العلاقة بين الحكومة والمعارضة غير الممثلة في البرلمان. وحضر حلقة العمل أيضاً دوميسيان ندايزيبي وسيلفستر نتيبانتونغانيا، الرئيسان السابقان لبوروندي. وكان أغاتون رواسا، الزعيم السابق لقوات التحرير الوطنية، وليونار نيانغوما، المرشح الرئاسي السابق عن حزب الاتحاد من أجل السلام والتنمية، ممثلَيْن بالناطقين باسمهما. وكان الهدف الرئيسي لحلقة العمل هذه استخلاص الدروس من انتخابات عام ٢٠١٠ ورسم مسار لانتخابات عام ٢٠١٥. واتفق في الاجتماع على خارطة طريق انتخابية توافقية مؤلفة من ٤٢ نقطة تشمل الجوانب المتعلقة بالإطار القانوني للانتخابات؛ وتهيئة بيئة أمنية تحمي الجهات السياسية الفاعلة وتيسِّر أنشطتها؛ وإدارة الانتخابات وإجراؤها. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أقرَّ رئيس بوروندي، بيار نكورونزيزا، خارطة الطريق وشدَّد على التزام الحكومة بتنفيذ جميع ما ورد فيها من توصيات.

٤ - وإزاء نجاح حلقة العمل المخصصة للدروس المستفادة من الانتخابات، نظمت الحكومة، بالشراكة مع الأمم المتحدة، حلقة متابعة في كايانزا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو، بمشاركة جميع الأطراف مرة أخرى، للإسراع في تنقيح القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٩. وتوصل المشاركون إلى توافق للآراء بشأن ٢٢ من أصل ٢٣ تعديلاً للقانون الانتخابي لعام ٢٠٠٩ كانت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قد اقترحتها. ويتضمن مشروع القانون الانتخابي الجديد أحكاماً هامة منها ما يتعلق باستخدام ورقة اقتراع واحدة والجمع بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية، تعتبرها الجهات السياسية البوروندية الفاعلة ضرورية لزيادة الشفافية ومنع تزوير الانتخابات.

٥ - وعلى إثر عودة السيدة كامبايانو والسيد سيندوهيجي، عاد السيد رواسا الذي كان مرشحاً عن قوات التحرير الوطنية في انتخابات عام ٢٠١٠ للانخراط في الحياة السياسية في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ بعد ثلاثة أعوام أمضاها مختبئاً. وبعودته، يصبح السيد نيانغوما، رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، زعيم المعارضة البارز الوحيد الذي لم يعدْ بعد إلى بوروندي. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، بعد عودة السيد رواسا بأيام معدودة، رفع زعماء الكونغوليين من جماعة التوتسي في بوروندي دعوى ضده لدى رئيس هيئة الادعاء

لضلوعه المزعوم في المجزرة التي راح ضحيتها ١٦٦ من الكونغوليين من جماعة البانيامولينغي في غاتومبا عام ٢٠٠٤، وهي تهمة أنكرها. وفي ١٤ آب/أغسطس، أصدر المكتب التنفيذي لقوات التحرير الوطنية الذي اتهمه بزعزعة استقرار الحزب قراراً بفصله من الحزب. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، انتخب جاك بيجيريمانا رئيساً جديداً لقوات التحرير الوطنية خلال انعقاد المؤتمر العادي للحزب في بوجومبورا. إلا أن السيد رواسا يواصل الاعتراض على قرار فصله والمطالبة بقيادة قوات التحرير الوطنية.

٦ - وأظهرت حلقة العمل التي عقدت في بوجومبورا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق الانتخابية أن انعدام الثقة بين الحكومة والمعارضة يظل من التحديات المستمرة. ولقد اعتمد المشاركون، ومن بينهم أحزاب سياسية وجهات فاعلة، إلى جانب منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، مجموعة من التوصيات الغرض منها الإسراع في تنفيذ خارطة الطريق، بما في ذلك الاتفاق على عقد مشاورات بشأن عملية استعراض الدستور، وتنظيم اجتماعات دورية للأحزاب السياسية والجهات الفاعلة، وإنشاء آلية شاملة لتيسير التشاور بين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والأحزاب السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة طوال المرحلة التحضيرية للانتخابات. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة اجتماعها الأول مع الأحزاب السياسية. غير أنه لا يزال يتعين إنشاء آلية الحوار المنتظم التي طالبت بها أحزاب المعارضة السياسية.

٧ - وأسفرت مسألة أهلية الرئيس نكورونزيزا للترشح لولاية ثالثة في انتخابات عام ٢٠١٥ عن تباين حاد في وجهات النظر بين الحزب الحاكم والمعارضة. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة لفوز الحزب الحاكم في الانتخابات، أعلن رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، باسكال نيابندا، أن الرئيس نكورونزيزا قد اضطلع بولاية واحدة فقط عن طريق الاقتراع المباشر نظراً إلى أنه انتخب من الشعب فقط عام ٢٠١٠. ولقد أثار تصريحه ردود فعل لدى قادة المعارضة الذين احتجوا بأن اضطلاع الرئيس نكورونزيزا بولاية أخرى سوف يشكل انتهاكاً للدستور ولاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لعام ٢٠٠٠ (المشار إليه فيما بعد باسم ''اتفاقات أروشا''). وفي ١٢أيلول/سبتمبر، كرَّر الناطق باسم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، أونيسيم ندوويمانا، تأكيد الموقف نفسه، وأشار إلى أن المحكمة الدستورية سوف تبت في الخلافات بشأن تفسير الصكوك القانونية.

٨ - وواصل الناشطون في المعارضة وفي المجتمع المدني احتجاجهم على منعهم من ممارسة حقوقهم وحرياتهم السياسية من جانب ''الإمبونيراكور''، وهو جناح الشباب بالحزب الحاكم. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وثق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ٥٠ عملاً من هذه الأعمال المرتكبة بدوافع سياسية التي شارك فيها أعضاء في الإمبونيراكور، بما في ذلك الترهيب وممارسة العنف وتعطيل الاجتماعات السياسية والاعتداءات البدنية. ووردت شكاوى أيضاً مفادها أن أعضاء ''الإمبونيراكور'' لا يُلقى عليهم القبض عادة، أو يفرج عنهم على الفور إذا ما اعتقلوا، عقب تدخل السلطات المحلية. وفي مناسبة جديرة بالذكر، نظم أعضاء من الإمبونيراكور مسيرة بالزي العسكري في نغوزي في ٧ أيلول/سبتمبر أثناء الاحتفالات بالذكرى السنوية الثالثة لفوز الحكم الحاكم في الانتخابات. وفي ٨ أيار/مايو، دعا رئيس ساهوانيا - الجبهة من أجل الديمقراطية وتحالف الديمقراطيين من أجل التغيير في بوروندي - إيكيبيري أعضاء جناح الشباب في حزبه إلى الرد على أعمال العنف التي يرتكبها الإمبونيراكور بالمثل. وفي غضون ذلك، أعلن رئيس الإمبونيراكور أن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية لا يوافق على أعمال العنف، وأهاب بالقضاء أن يترل عقوبات فردية بحق منتهكي القانون. إلا أن أطرافاً أخرى اعترضت على تصريحه، ومن بينها رئيس اتحاد التقدم الوطني، الذي قال إن تلك الأعمال لم يرتكبها أفراد نظراً إلى أن مسؤولين محليين أو أفراد الشرطة الوطنية البوروندية غالباً ما يرافقون أعضاء الإمبونيراكور أو يؤمنون لهم الحماية. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أهاب رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بالإمبونيراكور تنقية الحركة من أعضائها الذين يلطخون اسم المجموعة، وشدَّد على ضرورة احترام الإمبونيراكور لأعضاء الأحزاب السياسية الأخرى. غير أن التوترات بين مجموعات الشباب ظلت محتدمة، كما حدث في ٦ تشرين الاول/أكتوبر، عندما اشتبك ما يزيد عن ١٠٠ عضو في الإمبونيراكور مع أكثر من ٥٠ من الشباب المناصرين للحركة من أجل التضامن والتنمية في بلدة جيهانغا، بمقاطعة بوبانزا، أثناء جلسة تمارين رياضية صباحية، فأسفرت هذه الاشتباكات عن إصابة ثلاثة من أعضاء الإمبونيراكور واثنين من أعضاء الحركة من أجل التضامن والتنمية إصابات بليغة.

٩ - ونظراً لاستمرار أعمال العنف السياسي، نظم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي اجتماعات مع قادة حركات الشباب المنتسبين إلى الأحزاب السياسية الرئيسية أجمعوا خلالها على ضرورة عقد حلقة عمل شاملة لجميع الأطراف قصد إعداد مدوَّنة لقواعد السلوك من شأنها التصدي للعنف المتصل بالانتخابات. وما زال العنف المتصل بالشباب من المسائل البالغة الحساسية وهو يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، لا سيما تمهيداً لانتخابات عام ٢٠١٥.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى إقرار عدد من القوانين التي تحد من ممارسة الحقوق والحريات السياسية، بما في ذلك قانون الإعلام وقانون التجمعات العامة اللذان صدرا في ٤ حزيران/يونيه و ٥ كانون الأول/ديسمبر، على التوالي. ولقد أدانت الجهات الوطنية والدولية الفاعلة القانون الأول على نطاق واسع وأعربت عن تخوفها الشديد من بعض أحكامه التي قد تهدد حرية التعبير، وتخالف بالتالي المعايير والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها بوروندي. ومن دواعي القلق إرغام الصحفيين على الكشف عن مصادر معلوماتهم في بعض الحالات، وفرض غرامات على بعض المخالفات التي يرتكبونها. ويشكل قانون التجمعات العامة انتهاكاً آخر للحقوق والحريات السياسية نظراً إلى أنه يحدد، على سبيل المثال، مدة المظاهرات العامة بيوم واحد، ويحمِّل منظمي الاجتماعات العامة المسؤولية مباشرة عن أي مخالفات للقانون أثناء التجمعات يرتكبها أي شخص موجود فيها. ويجيز هذا القانون أيضاً للسلطات إرسال مندوب عنها لمراقبة جميع الاجتماعات والمظاهرات العامة ولوقف النشاط أو إلغائه إذا ما تبين لها أنه قد يهدِّد بإخلال النظام العام. ووسط الانتقادات الواردة من منظمات غير حكومية في بوروندي، لم تقر الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٣ مشروع قانون لعام ٢٠١٢ ينظم أنشطة المنظمات التي لا تستهدف الربح.

١١ - وعلى نفس المنوال، وبما يؤكد استمرار هشاشة المشهد السياسي في بوروندي، أدت مساعي الحكومة لمراجعة دستور عام ٢٠٠٥ بدون إجراء مشاورات على نطاق واسع إلى توترات سياسية كبيرة وأثارت مخاوف لدى أحزاب المعارضة بشأن المنحى السلطوي للحكم في البلد. وفي ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش مجلس الوزراء مشروع قانون لمراجعة دستور عام ٢٠٠٥ وأقرَّه، مشيراً إلى ضرورة مواءمة الدستور مع مشروع القانون الانتخابي ومعاهدة إنشاء جماعة شرق أفريقيا. ويلغي مشروع الدستور شروط الأغلبية المؤهلة لاتخاذ معظم القرارات في البرلمان، ويتيح للحزب الحاكم تعيين الموظفين في القضاء والجيش وكبار الموظفين المدنيين بدون موافقة مجلس الشيوخ، وينشئ وظيفة رئيس وزراء، مستبدلاً أحد نواب الرئيس مع الإبقاء على نائب للرئيس من مجموعة عرقية مختلفة عن تلك التي ينتمي إليها الرئيس. وتقضي مشاريع الأحكام أيضاً بخفض نسبة الأغلبية البرلمانية اللازمة لتعيين الأعضاء في لجنتي الانتخابات وحقوق الإنسان من ٧٥ إلى ٥١ في المائة، مما يزيد بالتالي من تبعيتهم للحكومة.

١٢ - وشجبت أحزاب المعارضة والمجتمع المدني والجهات الدينية الفاعلة على الفور عدم إجراء مشاورات، وقالت إن مشروع الدستور من شأنه ترسيخ سلطة الحزب الحاكم وإحداث تغيير جذري في معادلة تقاسم السلطة ومبادئها القائمة على التوازن العرقي والمكرَّسة في اتفاقات أروشا التي أنهت تاريخا طويلا من النزاع العرقي دمَّر هذا البلد وزرع

فيه بذور الشقاق. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، ناشد اتحاد التقدم الوطني والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية – نياكوري، الممثلان كلاهما في الحكومة والبرلمان، أعضاء البرلمان عدم التصويت على التعديلات الدستورية في شكلها الحالي بينما دعا رئيس قوات التحرير الوطنية وائتلاف أحزاب المعارضة من خارج البرلمان في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى إجراء تعديل توافقي للدستور. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وجه التحالف الديمقراطي من أجل التغيير – إيكيبيري إنذارا إلى الحكومة بأن تفتح مسار العملية المؤدية إلى المشاورات في غضون ١٤ يوما، وهدَّد بتنظيم مظاهرات حاشدة في حال عدم تلبية هذا الطلب. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مؤتمر الأساقفة الكاثوليك، في تصريح عام نادر، بيانا يدعو أيضا إلى إقامة حوار حقيقي وشامل، مع التشديد على أن البرلمان ليس بوسعه إقرار دستور جديد، وإن كان القانون يخوله القيام بذلك، دون مراعاة الآراء التي يعرب عنها الشعب مراعاة كاملة.

١٣ - وللمساعدة في درء حدوث أزمة حول استعراض الدستور، اجتمع ممثلي الخاص في بوروندي، بارفي أونانغا – أنيانغا، مع عدد من كبار القادة السياسيين، بمن فيهم رئيس الجمعية الوطنية ورئيس التحالف الديمقراطي من أجل التغيير – إيكيبيري، خلال تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وجه رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، السفير بول سيغر من سويسرا، رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية أشار فيها إلى أن عملية استعراض الدستور يمكن أن تستفيد من المشاورات الشاملة والواسعة النطاق وعرض في الوقت نفسه تقديم الدعم من اللجنة من أجل المساهمة في إنجاح عملية استعراض الدستور.

١٤ - وفي ضوء القلق المحلي والدولي البالغ، عقد رئيس الجمعية الوطنية حلقة عمل يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر للاستماع إلى وجهات نظر جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بشأن استعراض الدستور. وفي حلقة العمل التي حضرها أحزاب سياسية وجهات فاعلة أخرى، دعا المشاركون بأغلبيتهم إلى إجراء تعديل دستوري محدود يركز فقط على أحكام الدستور التي حظيت بتوافق الآراء على نطاق واسع في حلقة العمل، وأجلوا مناقشة النقاط المتنازع عليها التي تتضمن عدة أحكام موضوعية من شأنها أن تؤثر على صنع القرار وهيكل الحكومة إلى ما بعد انتخابات عام ٢٠١٥.

١٥ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، عُيِّن برنارد بوزوكوزا، العضو في اتحاد التقدم الوطني نائبا أول للرئيس، ليحلَّ محل تيرانس سينونغوروزا، وهو أيضا عضو في اتحاد التقدم الوطني أرغم على الاستقالة من الحكومة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر بعد أن خسر تأييد حزبه.

واتهم سينونغوروزا من قبل حزبه بمعارضة المحادثات الجارية الرامية إلى إعادة لمِّ شمل الاتحاد وبإثارة الانقسامات بين قيادات الاتحاد لدعم مصالحه الشخصية. وخلال خطاب قبوله، أعلن السيد بوزوكوزا اعتزامه العمل من أجل مصلحة جميع البوروندیين، وإعطاء الأولوية لإعادة توحيد حزبه وتعديل الدستور ومراجعة قانون الانتخابات.

١٦ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتقل فريديريك بامفوجينيومفيرا، نائب رئيس حزب ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، ونائب رئيس بوروندي السابق، بزعم تشجيع الدعارة والزنا ومحاولة رشوة أحد مسؤولي القانون والنظام. ولقد أسقطت التهمتان الأولى والثانية فيما ثبتت تهم محاولة الرشوة. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، طالب مسؤولون كبار في حزب ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية بالإفراج عنه فوراً، واتهموا الحزب الحاكم بمحاولة شل قيادة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري قبل إجراء انتخابات عام ٢٠١٥.

١٧ - ورداً على رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وجهها الرئيس نكورونزيزا إليَّ، يطلب فيها دعم الأمم المتحدة لانتخابات عام ٢٠١٥، أوفدتُ بعثة لتقييم الاحتياجات إلى بوروندي في الفترة من ٢ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأشارت البعثة إلى أن انتخابات عام ٢٠١٥ ستكون اختبارا لجهود توطيد دعائم السلام والاستقرار في بوروندي، وأكدت ضرورة قيام جميع أصحاب المصلحة بتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع. وخلصت البعثة إلى أنه ينبغي إعادة تقييم المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة لبوروندي بشكل منتظم إزاء التقدم الذي يحرزه البلد في تنفيذ الإصلاحات المقترحة وفي تحسين الأجواء السابقة للانتخابات. وينبغي أن تُقدَّم هذه المساعدة بطريقة متكاملة من خلال مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة في مجالات مسؤولية كل منها في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ حتى نهاية عام ٢٠١٥. وعلى وجه الخصوص، أشارت البعثة إلى أنه ينبغي أن تُموَّل المساعدة الانتخابية التي ستقدمها الأمم المتحدة عن طريق صندوق مشترك للتبرعات يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن تركز هذه المساعدة على تعزيز قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على إدارة الانتخابات.

باء - الأمن والاستقرار

١٨ - ظلت الحالة الأمنية عبر أنحاء البلاد مستقرة. ومع ذلك، ازدادت الجرائم، لا سيما الحرق المتعمد والاختطاف والاعتداء والسرقة في عام ٢٠١٣، وكان مردها في كثير من الأحيان تدهور الأحوال الاقتصادية وزيادة البطالة.

١٩ - وما زال الخطر المتمثل في احتمال وقوع هجوم إرهابي باعثا على القلق في بوروندي نظرا إلى أن البلد يساهم بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أجرت الشرطة الوطنية عملية تفتيش في أربع مقاطعات، بما في ذلك بلدية بوجومبورا، فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الذي شُنَّ في ٢١ أيلول/سبتمبر على مركز ''ويستجيت'' التجاري في نيروبي. واعتقل أكثر من ٣٠٠ شخص وضبطت بزات عسكرية وأسلحة أثناء هذه العملية. واستمرت عمليات التفتيش في تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى اعتقال العديد من الأشخاص.

٢٠ - ولوحظ انخفاض طفيف في عدد المواجهات المسلحة بين قوات الأمن الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك فلول قوات التحرير الوطنية والمليشيات الكونغولية والعناصر الإجرامية حيث تراجع هذا العدد من متوسط شهري بلغ نحو ٧ في عام ٢٠١٢ إلى ٤ في عام ٢٠١٣. وقد كانت منطقة غابة كيبيرا ومقاطعتا سيبيتوكي وبوبانزا التي تقع على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية مسرحا لأهم المواجهات.

٢١ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقديم الدعم لإضفاء الطابع المهني على قوات الأمن والدفاع من خلال برامج يتولى تنفيذها شركاء ثنائيون بالتعاون مع الحكومة. وبالشراكة مع النظراء الوطنيين، تلقى حوالي ١ ٩٠٠ عضو في قوة الدفاع الوطني تدريبا في مجال حقوق الإنسان، بينما تابع ٦٠ ضابطا تدريباً ليصبحوا مدرِّبين في مجال حقوق الإنسان. ونظمت أيضا دورات تدريبية متخصصة لحوالي ٤٥ ضابطا في دائرة الاستخبارات الوطنية على المسائل القضائية وتدريب المدرِّبين وحقوق الإنسان والحوكمة.

٢٢ - وقدم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، إلى جانب شركاء آخرين، المشورة التقنية بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لوزارة الأمن العام التي اعتمدتها الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وجنبا إلى جنب مع استعراض الدفاع الخاص بوزارة الدفاع الذي ما زال يتعين إنجازه، سوف توفر هذه الخطة خط الأساس للإصلاحات في قوة الدفاع الوطني البوروندية والشرطة الوطنية.

٢٣ - وأطلقت رسميا الحملة الوطنية الثانية للنزع الطوعي للسلاح التي تم التخطيط لها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد تعديل القانون المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر لإتاحة فترة سماح مدتها ثلاثة أشهر لأولئك الذين ما زالوا يحوزون الأسلحة بصورة غير مشروعة. وتولى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أيضا رعاية حلقة عمل يومي ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر عن دور المرأة في الحملة الثانية لنزع السلاح، مما أدى إلى إنشاء

شبكة نسائية من قوات الدفاع والأمن والمجتمع المدني، من أجل الدعوة إلى مشاركة المرأة في عملية نزع السلاح وزيادة هذه المشاركة.

جيم – العدالة الانتقالية

٢٤ – لم يحرز تقدم كبير نحو إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة منذ إحالة مشروع قانون بشأن إنشاء هذه اللجنة إلى البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ولقد أعلن الرئيس نكورونزيزا، في خطاب وجهه إلى الأمة في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، عن إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بحلول نهاية العام. كما أن التقدم المحرز في إنشاء محكمة خاصة كان بطيئا.

٢٥ – وفي إطار التحضير لاعتماد مشروع القانون بشأن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في نهاية المطاف، نظم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حلقات عمل لتوعية الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة وبناء قدراتها، بمن فيها أعضاء البرلمان والمجتمع المدني. وعقدت حلقة عمل لممثلي الجمعية الوطنية في ١٨ نيسان/أبريل وحلقة عمل أخرى لأعضاء مجلس الشيوخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وركزت حلقتا العمل على القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة باعتماد القوانين في ذلك المجال. ونشرت حلقتا العمل أيضا الوثيقة الختامية للمشاورات الوطنية التي أجريت في عام ٢٠٠٩ وتناولت وجهات نظر البوروندیين بشأن آليات العدالة الانتقالية.

دال – الحوكمة وبناء المؤسسات

٢٦ – بالنظر إلى بطء التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، أقرَّ مجلس الوزراء، في ٢٣ أيار/مايو، بالحاجة إلى تعجيل التنفيذ. وفي عام ٢٠١٣، تلقى لواء مكافحة الفساد ٣٠٠ شكوى أحيلت ٢٤٧ منها إلى النيابة العامة في محكمة مكافحة الفساد لاتخاذ الإجراء المناسب. وخلال الفترة قيد الاستعراض، استعاد لواء مكافحة الفساد مبلغ ١,٢ بليون فرنك بوروندي تم إيداعه في الخزينة العامة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تلقت محكمة مكافحة الفساد ٢٠٥ شكاوى لم يبت إلا في ٣٢ منها. وللسنة الثالثة على التوالي، حسنت بوروندي ترتيبها في التقرير العالمي عن ”سهولة ممارسة الأعمال التجارية“، إذ انتقلت من المركز ١٥٩ إلى المركز ١٤٠. وفي الوقت نفسه، أدرجت بوروندي في المرتبة ١٥٧ من بين ١٧٥ بلدا وفقاً لمؤشر مفاهيم الفساد في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٣.

٢٧ - وواصل مكتب أمين المظالم تأدية دور هام في نزع فتيل التوترات الاجتماعية وحل الخلافات الناشئة عن المنازعات على الأراضي، وإساءة استعمال السلطة في الإدارة العامة، وإنفاذ الأحكام القانونية واختلاس الأموال. وفي عام ٢٠١٣، تلقى المكتب ١٣١ شكوى ونظر في ١٤٠ حالة.

٢٨ - وتعاملت اللجنة الوطنية للأراضي وغيرها من الممتلكات مع العديد من منازعات الأراضي خلال الفترة المشمولة بالتقرير دون مشاكل تذكر. ومع ذلك، أثار تنفيذ بعض القرارات التي اتخذتها ردود فعل عنيفة لدى الجمهور. وهذا ما جرى في ٢٦ آذار/مارس عندما واجهت اللجنة مقاومة من السكان المحليين أثناء محاولة طرد شخصين من مترلهما في بلدية بوجومبورا. وفيما جاء موظفو اللجنة بمواكبة قوة كبيرة من الشرطة الوطنية، تلقى الساكنان دعما من مجموعة من الشبان المحليين. وأدان قادة المعارضة عمليتي الطرد باعتبارهما انتهاكا لاتفاقات أروشا. وفي حلقة عمل بشأن اللجنة الوطنية للأراضي وغيرها من الممتلكات عقدت في بوجومبورا في ٢٤ حزيران/يونيه، شدَّد الرئيس نكورونزيزا على ضرورة استرشاد العمل الذي تضطلع به اللجنة باتفاقات أروشا، بما في ذلك مبادئ تعزيز العدالة وتحقيق المصالحة والوئام الاجتماعي. وفي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الوزراء مشروعي قانونين يتعلق أحدهما بمهمة اللجنة وتكوينها وتنظيمها وسير عملها ويتعلق الآخر بإنشاء محكمة خاصة للنظر في المسائل المتعلقة بالأراضي التي نشأت بسبب النزاع في بوروندي. وتعرض هذا المشروع للانتقاد على نطاق واسع من جانب الأحزاب السياسية المعارضة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي أعربت عن القلق إزاء احتمال افتقار المحكمة المتخصصة إلى الموضوعية. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية مشروع القانون، بتأييد من حزب ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية. وانسحب من قاعة البرلمان النواب الذين يمثلون اتحاد التقدم الوطني وأولئك الذين يمثلون جماعة الباتوا تعبيرا عن احتجاجهم.

٢٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تأييد تعزيز مؤسسات الرقابة، ولا سيما البرلمان، ومكتب أمين المظالم، ولواء مكافحة الفساد، والمنظمات غير الحكومية النشطة في مجال مكافحة الفساد. وتولى المكتب أيضا رعاية وضع دليل داخلي ومدونة لقواعد السلوك للواء مكافحة الفساد، وفي ١٩ و ٢٠ آذار/مارس، بادر إلى تمويل حلقة عمل نظمها لواء مكافحة الفساد في كايانزا لتوعية منظمات المجتمع المدني وموظفي الخدمة المدنية وضباط الشرطة الوطنية والجيش. وبالإضافة إلى ذلك، وفر المكتب الدعم لعقد حلقتي عمل بشأن كيفية تحسين التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية في مجال مكافحة

الفساد؛ وحلقتي عمل للتوعية بمكافحة الفساد نظمهما المجلس الوطني للكنائس؛ وحملة توعية بشأن الحكم الرشيد والمساءلة على الصعيد اللامركزي نظمها مرصد العمل الحكومي، وهو منظمة غير حكومية.

هاء – سيادة القانون

٣٠ – خلال عام ٢٠١٣، سُجلت تطورات إيجابية في قطاع العدل. ففي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، اعتُمدت لوائح جديدة للمحاكم كان مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يدعمها منذ ٢٠٠٨. ويتوقع أن تسهم بعض الأحكام الواردة فيها في تحسين أداء محاكم البلد. وسُنّ أيضا قانون جديد للإجراءات الجنائية يتماشى مع المعايير الدولية، وسيعزز هذا القانون احترام حقوق الضحايا والمدعى عليهم ورقابة المدعين العامين على الشرطة القضائية.

٣١ – غير أن عدم إحراز تقدم في إنشاء هيئة قضائية مستقلة لا يزال يبعث على القلق. ففي الفترة من ٥ إلى ٩ آب/أغسطس، عقد في جيتيغا ”المؤتمر الوطني بشأن العدل“ (المجالس العامة لمناقشة قضايا العدل)، وهو منتدى وطني لمناقشة التحديات التي يواجهها القضاء، ومنها استقلالية نظام العدل، بطريقة شفافة وشاملة. وضمَّ المؤتمر الذي تلقى الدعم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء ثنائيين ٣٥٠ مشاركا من ممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات القضائية والأحزاب السياسية والشركاء. غير أن المؤتمر لم ينجح في اعتماد التوصيات التي تضمن استقلالية السلطة القضائية. ولا يزال يتعين إنشاء لجنة متابعة للمؤتمر.

٣٢ – وواصل المكتب تقديم الدعم إلى وزارة العدل بشأن تحسين استقلالية القضاء والمساءلة على وجه الخصوص. وعمل المكتب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إتمام وضع الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للقضاء، ونظم دورات تدريبية بشأن الأخلاقيات القضائية لفائدة أكثر من ١٩٦ قاضيا من قضاة المحاكم العليا. وقدم المكتب أيضا الدعم إلى هيئات الرقابة القضائية عن طريق إعداد أدوات جديدة للتحري، وتنظيم عمليات تجريبية للتحري، ومساعدة المراقبين القضائيين في صياغة التقارير. وقدم المكتب أيضا، بوصفه عضوا في لجنة مكافحة الفساد التابعة لوزارة العدل، الدعم لوضع الخطة الاستراتيجية المعنية بمكافحة الفساد في قطاع العدل، إضافة إلى بلورة برنامج التدريب الجاري للقضاة.

٣٣ – وفي مجال المؤسسات الإصلاحية، ساعد المكتب وزارة العدل على إصلاح عدد من السجون، وتعديل الإطار القانوني للسجون، وإعداد سياسة تخص المؤسسات الإصلاحية. غير أنه لا تزال هناك تحديات جسيمة في هذا المجال، منها اكتظاظ السجون ونقص الموارد وعدم وجود هيكل تنظيمي موحد في إطار وزارة العدل.

واو – حقوق الإنسان

٣٤ – لا تزال حالة حقوق الإنسان في بوروندي تبعث على القلق بسبب تكرر حدوث ما بُلغ عنه من حالات القتل خارج نطاق القضاء، وأعمال الترهيب والمضايقة والعنف التي يُزعم أن مرتكبيها هم أعضاء في الإيمبونيراكور. ولا يزال إفلات العديد من الجناة من العقاب من دواعي القلق الشديد أيضا.

٣٥ – وواصلت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان الإسهام في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وتوسيع نطاق اتصالها بالسكان من خلال إنشاء ثلاثة مكاتب إقليمية في نغوزي وجيتيغا وماكامبا في أيار/مايو ٢٠١٣. ولقد حصلت هذه المكاتب الإقليمية على تمويل من صندوق بناء السلام وجهات مانحة. وفي إطار المتابعة لافتتاح تلك المكاتب، نظم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي سلسلة من حلقات العمل لتوضيح ولاية اللجنة ودورها ومهامها، ولإقامة شراكات بين اللجنة والإدارات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والسكان المحليين. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، منحت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جنيف اللجنةَ الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان اعتمادا من الفئة ألف تمتد صلاحيته من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧، وذلك تقديرا لدورها الهام في تعزيز ورصد التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في بوروندي. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٣، تلقت اللجنة ١٠٢ من الحالات، وأجرت تحقيقات بخصوص ٨٤ منها. إلا أنه لا تزال هناك تحديات كبرى مطروحة، ومنها في مجال تقديم الخدمات في كامل الأراضي الوطنية وتنمية ما يكفي من القدرات للاضطلاع بالمهام الاستشارية، وإجراء رصد فعال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولحالات العنف الجنساني، واستخدام تقنيات فعالة للتقييم.

٣٦ – ولقد سجل عدد حالات القتل خارج نطاق القضاء زيادة طفيفة، من ٣٠ حالة عام ٢٠١٢ إلى ٣٥ حالة عام ٢٠١٣، حسب ما وثقه مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. غير أنه لم يتبين إذا كان أي عمل من أعمال القتل لدوافع سياسية. وخلال الفترة نفسها، وثق المكتب ١٢٥ حالة تعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، ارتكب معظمها أفراد تابعون للشرطة الوطنية ومسؤولون محليون. وفي ١٣ حالة من تلك الحالات، كان عناصر من الإيمبونيراكور يواكبون الجهات التي تتولى إنفاذ القانون. وما زال الإفلات من العقاب يمثل مشكلة عويصة في بوروندي؛ فعلى سبيل المثال، لم يتابع في المحاكم القضائية حتى الآن إلا ١٦ من أصل ٦١ حالة قتل خارج نطاق القضاء وثقها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في عام ٢٠١١. وأُدين عشرة جناة صدرت بحقهم أحكام بالسجن

تتراوح بين ٢٠ عاما والسجن المؤبد؛ وبُرئت ساحة ستة متهمين؛ ورُدَّت الدعوى في أربع حالات بسبب عدم كفاية الأدلة. وما زالت التحقيقات جارية في الحالات المتبقية.

٣٧ - ولا يرغب الضحايا والشهود أحيانا بالإدلاء بشهاداتهم خوفا من التعرض لانتقام الجناة المزعومين، وخاصة عندما يكون هؤلاء مسؤولين رفيعي المستوى في قوات الأمن. وفي إطار الجهود الرامية إلى المساعدة في التصدي لذلك التحدي، نظم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حلقة عمل في بوجومبورا في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣ من أجل اعتماد الاستراتيجية المتعلقة بحماية الضحايا والشهود في بوروندي. وفي إطار متابعة حلقة العمل، أجريت دراسة حول آليات الحماية في الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٣ لتحديد ما يحتاجه البلد في ذلك المجال وتقديم المقترحات لصياغة مشروع قانون بشأن حماية الضحايا والشهود.

٣٨ - وواصلت منظمات المجتمع المدني أنشطة التوعية بحقوق الإنسان، وعززت قدراتها في مجال الرصد والإبلاغ بدعم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وعمل المكتب أيضا على نحو وثيق مع وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية لمساعدة البلد على الوفاء بالتزاماته المتعلقة برفع التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وعلى تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل. وتعكف الوزارة على صياغة الإطار القانوني لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بدعم من المكتب.

زاي - التكامل الإقليمي

٣٩ - واجهت بوروندي تحديات في ترسيخ اندماجها الإقليمي ضمن إطار جماعة شرق أفريقيا على الرغم من استمرارها في تعزيز علاقاتها الإقليمية. وردا على قيام رؤساء أوغندا ورواندا وكينيا بعقد سلسلة من مؤتمرات قمة ثلاثية لجماعة شرق أفريقيا دون توجيه دعوة إلى بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة لحضورها، أصدرت حكومة بوروندي في ٢٧ أيلول/سبتمبر بيانا تؤكد فيه على أنه يجب اتخاذ القرارات بشأن مشاريع جماعة شرق أفريقيا بتوافق الآراء، تمشيا مع معاهدة إنشاء الجماعة. وأعلنت الحكومة أيضا أن بوروندي لن تشارك في البرامج التي لم تشترك في إعدادها وتنفيذها.

٤٠ - وفي تطور إيجابي، حضرت بوروندي مؤتمر القمة العادي الخامس عشر لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا المعقود في كمبالا، أوغندا يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي اعتمد بروتوكول إقامة الاتحاد النقدي لشرق أفريقيا وأوصى ببدء العمل بنظام المنطقة الجمركية الواحدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي دعمه لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي عن طريق تنظيم

أنشطة لتنمية القدرات فيما يتعلق بمجموعة من المسائل ذات الصلة، منها مواءمة قوانين بوروندي مع تشريعات جماعة شرق أفريقيا.

٤١ - واستضافت بوروندي أيضا اجتماعين للمنتدى البرلماني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ومؤتمر وزراء خارجية دول الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى المعقود في ٩ و ١٠ أيار/مايو، الذي وافق على إنشاء محكمة إقليمية ذات ولاية قضائية على الجرائم العابرة للحدود الوطنية في منطقة البحيرات الكبرى.

حاء - التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٤٢ - من المتوقع أن ينمو اقتصاد بوروندي بنسبة ٤,٨ في المائة عام ٢٠١٣ مع انخفاض معدل التضخم عن ذروته التي بلغت حوالي ٢٥ في المائة في آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ٨,٢ في المائة في أواخر أيار/مايو ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، تبين في التقرير الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية الخاص ببوروندي لعام ٢٠١٣ أن بوروندي لن تحقق على الأرجح سوى غاية واحدة من الغايات الأولية البالغ عددها ١٨ غاية. ونظرا لاعتماد ميزانية الدولة اعتمادا كبيرا على التمويل الخارجي، أدت أزمة منطقة اليورو، من بين أمور أخرى، إلى انخفاض الدعم المقدم للميزانية ابتداء من أوائل عام ٢٠١٣. وللحفاظ على الاستدامة المالية العامة، اتخذت الحكومة تدابير في مجالي الضرائب والميزانية منها استرداد ضريبة القيمة المضافة على المواد الغذائية والمنتجات النفطية.

٤٣ - وفي إطار متابعة مؤتمر شركاء بوروندي في مجال التنمية الذي عقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نظمت حكومة بوروندي مؤتمرين، يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، بدعم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وسعى المؤتمران إلى المساعدة على تعزيز التعاون بين الحكومة وشركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف ووضعا خططا محددة لتنفيذ استراتيجية بوروندي للحد من الفقر. وشهد المؤتمر الثاني الذي كان موضع تركيزه الاستثماراتُ في مجال الحوكمة وتوطيد دعائم السلام والطاقة والبيئة والتكامل الإقليمي والصحة العامة، إعلان الجهات المانحة تبرعها بمبلغ ١,٧٥ بليون دولار لتمويل مشاريع وبرامج متنوعة. وبالإجمال، أعربت الحكومة عن ارتياحها لتسليم التبرعات المعلن عنها في جنيف، والمقدرة بنسبة ٥٢ في المائة، وتعهدت بمواصلة الإصلاحات التي أوصى بها المؤتمر المعقود في جنيف ومؤتمرا المتابعة له.

٤٤ - ونتيجة لتجدد الأعمال العدائية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠١٣، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بوروندي حوالي ٠٠٠ ٧ من طالبي اللجوء الوافدين من كيفو الجنوبية حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي نهاية عام ٢٠١٣، كان من المتوقع تسجيل حوالي ٠٠٠ ٥٥ لاجئ. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا مع بلدان إعادة التوطين على أساس خطة متعددة السنوات تهدف إلى إعادة توطين ٠٠٠ ١٠ لاجئ كونغولي تنقلهم من بوروندي. ويجري في نفس الوقت وضع الصيغ النهائية للأطر القانونية الرامية إلى إعادة اللاجئين البوروندين الباقين في بلدان اللجوء في المنطقة إلى الوطن.

٤٥ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٣، رحّلت السلطات التنزانية إلى بوروندي ما بين ٠٠٠ ٣٥ و ٠٠٠ ٤٠ من المهاجرين البوروندين الذين كانوا يقيمون في جمهورية تنزانيا المتحدة بصورة غير قانونية. ونظرا إلى أن أولئك السكان بغالبيتهم يعودون إلى مناطق تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية بالغة الشدة، ومنها الأماكن التي أعيد فيها إدماج لاجئين بوروندين سابقين مؤخراً، فإن الأثر الطويل الأمد على قدرة استيعاب المجتمعات المُستقبلة لأولئك اللاجئين يطرح مخاطر جسيمة. وفي ٢٦ آب/أغسطس، التقى الرئيس نكورونزيزا الرئيس جاكايا كيكويتي في جمهورية تنزانيا المتحدة لمناقشة القضايا التي تهم البلدين، ومنها الطرد الجماعي.

٤٦ - وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة والمجتمعات المحلية على وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المتضررين من النزاع. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضا لتنفيذ ١٧٤ مشروعا لإصلاح البنية التحتية الاجتماعية وإيجاد ٦٤٧ ١٤ فرصة عمل قصيرة الأجل. ووسع نطاق هذا البرنامج مؤخرا لدعم إعادة إدماج ٠٠٠ ٣٥ من الأشخاص العائدين من مخيم متابيلا في جمهورية تنزانيا المتحدة.

ثالثا - المسائل الشاملة

ألف - الشؤون الجنسانية

٤٧ - في مسعى إلى تعزيز الدعم الطبي والنفسي والقضائي والاجتماعي المقدم إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني، اعتمدت الحكومة مشروع قانون في حزيران/يونيه ٢٠١٣ لتعزيز حماية الضحايا وتحسين وقايتهم. وبالإضافة إلى ذلك، يقضي قانون الإجراءات الجنائية الجديد الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بإنشاء أقسام خاصة تُعنى بالعنف الجنسي والجنساني في

المحاكم ومكاتب المدعي العام ويتيح في الوقت ذاته لمنظمات المجتمع المدني تمثيل الضحايا أمام المحاكم على الصعيدين الوطني والمحلي.

باء – حماية الطفل

٤٨ – أُعيد حوالي ٠٠٠ ٢٠ طفل بوروندي إلى وطنهم وطُرد ٠٠٠ ٢٠ طفل آخر من جمهورية تترانيا المتحدة خلال عام ٢٠١٣ في إطار موجة عمليات الطرد من جمهورية تترانيا المتحدة (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه). وتوفر الأمم المتحدة الدعم للحكومة من أجل تسجيل المواليد وتوفير المياه وخدمات الصحة والتعليم للأطفال العائدين، ولكن إعادة إدماج الأطفال على نحو دائم من التحديات التي لا يزال يتعين على حكومة بوروندي التصدي لها.

٤٩ – وفي أيار/مايو، اعتمد مجلس الوزراء السياسة الوطنية لحماية الطفل ومعايير الحد الأدنى في ما يتعلق بالأطفال الذين يعيشون في مؤسسات والمحرومين من الرعاية الأسرية. وفي أعقاب مرسوم رئاسي صدر في ٥ حزيران/يونيه، أُنشئ المحفل الوطني للأطفال في ١٢ حزيران/يونيه الموافق يوم الطفل الأفريقي، وانتُخب ٣٤ طفلا يمثلون جميع أقاليم البلد أعضاء في هذا المحفل. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت أكثر من ٠٠٠ ١ لجنة من لجان حماية الطفل على المستوى المجتمعي تعمل لمنع ممارسة العنف ضد الأطفال وتوفير الرعاية للأطفال الضعفاء. وعلى الرغم من إحراز هذا التقدم الكبير، فإن تعزيز قدرة القوة العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية في البلد واعتماد قانون حماية الطفل لا يزالان من الأولويات الملحة لضمان حماية حقوق الطفل ورعايته في بوروندي.

جيم – الأنشطة المتصلة بلجنة بناء السلام

٥٠ – واصل رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، السفير بول سيغر، تقديم الدعم للعمل الذي يؤديه ممثلي الخاص وعمل مع الحكومة والشركاء الرئيسيين في إطار متابعة نتائج مؤتمر شركاء بوروندي في مجال التنمية لعام ٢٠١٢ الذي عُقد في جنيف. وعمل رئيس التشكيلة بهمة على ملف بوروندي مع أعضاء التشكيلة سواء في نيويورك أو خلال الزيارات التي قام بها إلى بوروندي في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وخلال الزيارة التي قام بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، حضر الرئيس اجتماع المتابعة الثاني لمؤتمر الشركاء في مجال التنمية، وشدد على ضرورة معالجة التحديات الرئيسية الماثلة أمام توطيد السلام، بما فيها عملية استعراض الدستور، وتنقيح قانون الانتخابات، والعنف المرتبط بأجنحة الشباب المنتسبين إلى الأحزاب السياسية.

٥١ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، شارك ممثلي الخاص مع وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في التوقيع على خطة أولويات بناء السلام في بوروندي. وستوفر هذه الخطة التمويل للمجالات البالغة الأهمية لتوطيد دعائم السلام والديمقراطية في مرحلة ما قبل انتخابات عام ٢٠١٥، بما في ذلك الوئام الاجتماعي والحوار الوطني، ومشاركة الشباب في المبادرات السياسية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، وحل المنازعات على الأراضي. ويتوقع أن تُعرض الخطة على المحفل السياسي لإطلاعه عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ قبل تقديمها رسميا إلى مكتب دعم بناء السلام لاستعراضها والموافقة عليها. وستتولى إدارة تنفيذ الخطة لجنة توجيه محلية تشترك في رئاستها الحكومة والأمم المتحدة، وتضم أعضاء من الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الدوليين والمجتمع المدني.

٥٢ - أما مشروع إعادة الإدماج الجاري تنفيذه في إطار القسط الأول من صندوق بناء السلام، فقد أنجز ٨٦ في المائة من أنشطته بحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ومُدِّد حتى آذار/مارس ٢٠١٤. ويركز هذا المشروع الذي يتولى تنفيذه العديد من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها عمله على ثلاثة أقاليم هي ريف بوجومبورا وسيبيتوكي وبوبانزا، حيث تتركز أعداد كبيرة من المحاربين السابقين والمشردين داخليا والعائدين. ويهدف المشروع إلى توطيد دعائم السلام وإعادة بناء الوئام الاجتماعي. وقد أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر تقييم مستقل بتكليف من مكتب دعم بناء السلام لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع التي يمولها صندوق بناء السلام منذ عام ٢٠٠٧، ويتوقع صدور نتائجه في مطلع عام ٢٠١٤.

رابعا - التقييم الاستراتيجي

٥٣ - أحاط مجلس الأمن علما، في قراره ٢٠٩٠ (٢٠١٣)، بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وفي بذل جهود توطيد دعائم السلام في بوروندي، قياسا إلى النقاط المرجعية المتعلقة بتحويل المكتب مستقبلا إلى وجود لفريق قطري تابع للأمم المتحدة. وطلب المجلس إليّ تقديم تقرير أبين فيه بصفة خاصة نتائج بعثة التقييم الاستراتيجي التي أشرت إلى أنني أعتزم إيفادها إلى بوروندي في أثناء عام ٢٠١٣. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، دعت حكومة بوروندي إلى إنهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، وأعربت عن أملها في أن بعثة التقييم الاستراتيجي ”ستأخذ بوجهات نظر الحكومة“، كما أعربت عن رغبتها في أن ترى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يسلم مسؤولياته إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

٥٤ - وقد أُجري التقييم الاستراتيجي في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، في إطار عملية قادتها إدارة الشؤون السياسية عن طريق فرقة العمل المتكاملة المعنية ببوروندي التي تضم ممثلين عن الإدارات والمكاتب والوكالات والصناديق والبرامج المعنية. وتألف التقييم من مرحلة تحليل أعقبتها بعثة ميدانية أجرى في إطارها فريق متعدد التخصصات مشاورات مع ممثلي الحكومة البوروندية، والأطراف السياسية الفاعلة، والمجتمع المدني، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والشركاء الإقليميين والدوليين. وفيما بعد، تشاورتُ مع الرئيس نكورونزيزا والزعماء الإقليميين بشأن نتائج التقييم الاستراتيجي قبل وضع النتائج والتوصيات في صيغتها النهائية.

٥٥ - وتبين لبعثة التقييم الاستراتيجي أن البلد لا يزال يشهد توترات شديدة في جهوده الرامية إلى توطيد دعائم الديمقراطية وسيادة القانون، وذلك على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أُحرز في السنوات الأخيرة. فالساحة السياسية لا تزال تشهد انقساما حادا، في ظل استغلال الحكومة امتيازاتها وهيمنتها على البرلمان لسنِّ قوانين تتعدى على الحقوق السياسية والمدنية وتسهم بالتالي في تقليص الحيز السياسي مما دفع بالمعارضة إلى التهديد باتخاذ خطوات لمواجهة الحكومة.

٥٦ - أما فيما يخص حقوق الإنسان، فقد تبين لبعثة التقييم الاستراتيجي أن تقدما محدودا أُحرز في مقاضاة المدعى بارتكابهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، على الرغم من زيادة القدرات الوطنية، وأن ضيق الحيز المتاح للحوار السياسي يؤثر سلبا على المساءلة وعلى فعالية قطاعات عديدة، ولا سيما المؤسسات الأمنية والسلطة القضائية. ولم تبذل جهود كافية لمعالجة مظالم الماضي، كما أن التأخير في إنشاء آليات العدالة الانتقالية يسهم في ترسيخ الإفلات من العقاب.

٥٧ - وعلى الرغم مما توفره الجهات المانحة من دعم مالي مطرد، خلصت بعثة التقييم الاستراتيجي إلى أن تحقيق فوائد السلام الاجتماعية الاقتصادية التي يرجوها البوروندیون يسير بخطى بطيئة. فمؤشرات البلد الاجتماعية والاقتصادية تُعد من أدنى المؤشرات في العالم، إذ إن ثلاثة أرباع البوروندیين يعيشون في فقر مدقع. وسيتعين إيلاء اهتمام خاص للتخفيف من حدة الخطر المتمثل في أن الحالة الاقتصادية ربما تؤدي إلى احتدام التوترات الراهنة، ومن ثم إلى تجدد أعمال العنف.

٥٨ - وفي ظل هذه الظروف، أشارت بعثة التقييم الاستراتيجي إلى أن هناك اعتقادا سائدا يعتبر الانتخابات العامة التي ستُجرى في عام ٢٠١٥ سببا محتملا لاندلاع أعمال العنف. وعلى الرغم من الفرص السانحة مستقبلا، فإن الطريق نحو عام ٢٠١٥ لن يكون سهلا؛

فالواقع أن توطيد دعائم الديمقراطية وسيادة القانون ربما يؤدي إلى نشوب النزاع في الوقت الذي يكافح فيه أصحاب المصلحة البوروندیون من أجل إيجاد سبيل توفيقي للمضي قدما. وأعربت السلطات البوروندية على جميع المستويات عن تقديرها للعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وفيما أصر الرئيس والحزب الحاكم على أن المكتب قد أنجز ولايته، مارست المعارضة ومنظمات المجتمع المدني الضغط من أجل استمرار وجوده.

٥٩ - ولذلك، خلصت بعثة التقييم الاستراتيجي إلى أن استمرار وجود مكتب الأمم المتحدة في بوروندي خلال انتخابات عام ٢٠١٥ يظل الخيار المفضل لمواكبة البوروندیين في مجال توطيد دعائم السلام. ورغم ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار الرغبة التي أعربت عنها الحكومة البوروندية في إنهاء وجود المكتب واعترافها في الوقت ذاته بأن فريق الأمم المتحدة القطري لا يملك حاليا القدرة على تولي جميع مهامه، يمكن توخي خيارين إضافيين. ويتمثل الخيار الثاني في إنهاء وجود مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لتحل محله بعثة جديدة لبناء السلام ذات ولاية مركزة بقدر أكبر كإجراء مؤقت لتمهيد الطريق أمام نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري. أما الخيار الثالث الذي قد يود المجلس أن ينظر فيه كملاذ أخير فيتوخى تعيين مبعوث خاص لتعزيز وتيسير الحوار بين الأطراف الفاعلة الوطنية والآليات التي تكفل المشاركة الواسعة النطاق في الحياة السياسية. وسيتولى المبعوث الخاص أيضاً تنسيق المساعي الدولية الرامية إلى كفالة تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة وشفافة في عام ٢٠١٥. وسيترتب على الخيارين الثاني والثالث آثار كبيرة على برامج الأمم المتحدة ومواردها وموظفيها في بوروندي. وسيحتاج فريق الأمم المتحدة القطري على وجه الخصوص إلى ما يكفي من الوقت والموارد لبناء قدرته على الاضطلاع بمهام المكتب الأساسية في مجال بناء السلام بفعالية، بما في ذلك حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وغيرها من مجالات الحكم. وسيتعين إطلاق نداء خاص لتوفير التمويل لسد الثغرات في مجالي القدرات والبرامج في الوقت المناسب.

٦٠ - وبالنظر إلى ما ورد أعلاه، اجتمعتُ مع الرئيس نكورونزيزا في باريس في ٦ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة مستقبل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وأشرتُ إلى أن النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم الاستراتيجي والتي يتشاطرها المجتمع الدولي إلى حد كبير تدل على استمرار الحاجة إلى وجود سياسي للأمم المتحدة خلال انتخابات عام ٢٠١٥. وخلال الاجتماع، أعاد الرئيس نكورونزيزا التأكيد على رأيه بأن تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي مرة أخرى سيؤثر سلبا على الشركاء والمستثمرين، مشددا على أن بوروندي لا تريد أن يستمر اعتبارها بلدا في مرحلة ما بعد النزاع.

٦١ - وعقب هذا الاجتماع واجتماع آخر ضم ممثلي الخاص وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية، اقترحتُ على الرئيس نكورونزيزا تعديل المشاركة السياسية المستقبلية للأمم المتحدة في بوروندي لتتركز حول المجالات الرئيسية التالية: (أ) الحوار السياسي؛ (ب) العملية الانتخابية؛ (ج) حقوق الإنسان،؛ (د) آليات العدالة الانتقالية ودعم قطاع العدالة؛ (هـ) بناء القدرات من أجل إصلاح القطاع الأمني. وفي الوقت ذاته، سيتولى فريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم إلى حكومة بوروندي في النهوض بالتنمية وتعزيز الحوكمة وترسيخ التكامل الإقليمي. واقترحتُ أيضا وضع خطة انتقالية مشتركة بين حكومة بوروندي والأمم المتحدة للقيام، ابتداء من شباط/فبراير ٢٠١٤، بتحديد الطرائق العملية للانتقال بمشاركة الأمم المتحدة في بوروندي نحو الأنشطة المتصلة بالتنمية، تحت المسؤولية المباشرة لفريق الأمم المتحدة القطري.

٦٢ - ولقد أعرب الرئيس نكورونزيزا، في رسالته المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر الموجهة إليّ، عن تقديره لما تقدمه الأمم المتحدة من دعم متعدد الجوانب للشعب البوروندي. غير أنه أشار، خلافا لاقتراحي المتعلق بإنشاء وجود سياسي للأمم المتحدة في البلد مستقبلا، إلى أن بوروندي قد سجلت بعض التطورات الإيجابية في عام ٢٠١٣، وإلى أن ''نقل المسؤوليات من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق الأمم المتحدة القطري يمكن أن يجري اعتبارا من ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، تمشيا مع القرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣)''. ورأى الرئيس أيضا أن العمل السياسي مستقبلاً يمكن أن يترك لتتولاه وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي ذلك السياق، ذكر الرئيس أنه ''لن يكون من المناسب'' إنشاء هيكل انتقالي، مثل بعثة متابعة تابعة للأمم المتحدة، إذا كان الغرض تيسير نقل المسؤوليات فورا من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق قطري.

٦٣ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلي الخاص، برفقة نائبه الذي يشغل أيضا منصب المنسق المقيم، بنظرائه الحكوميين وأبلغهم بأن فريق الأمم المتحدة القطري ليس مستعدا ولا مجهزا في الوقت الراهن للاضطلاع بمسؤوليات مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وحذر من أن وقف تلك المسؤوليات بصورة مفاجئة يمكن أن يترتب عليه أثر ضار على الجهود الرامية إلى توطيد دعائم السلام في بوروندي. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، نقل الرسالة نفسها مباشرة إلى وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، لوران كافاكوري. وخلال الزيارة إلى بوروندي، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير، دعا رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، السيد سيغر، حكومة بوروندي أيضا إلى كفالة حصول الانتقال إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة ضمن إطار زمني معقول مدته ١٢ شهراً على الأقل. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، وجه السيد كافاكوري إليّ رسالة أشار فيها إلى

تبادل الرسائل بين رئيس بلده وبيني، على النحو المبين في الفقرتين ٦١ و ٦٢ أعلاه. وفي هذه الرسالة، أشار السيد كافاكوري إلى أن حكومته سترحب بإنهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ضمن فترة انتقالية مدتها ستة أشهر، اعتباراً من ١٦ شباط/فبراير، وذلك لإفساح المجال لاختتام الأنشطة البرامجية السياسية الجارية للمكتب وإتاحة نقل مسؤولياته إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

خامسا – ملاحظات وتوصيات

٦٤ – لقد أحرزت بوروندي تقدما كبيرا وتغلبت على تحديات جسام منذ أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها. ونجح البلد في إدارة الفترة الانتقالية الحساسة وما فتئ يرسخ دعائم مؤسساته الديمقراطية. واليوم، ينعم البوروندیون بالسلام والأمن وشرع البلد في تعميق علاقاته الإقليمية وتسريع وتيرة جهوده الإنمائية.

٦٥ – بيد أن المكاسب الهامة التي تحققت أبعد من أن تكون نهائية. ويتعين على حكومة بوروندي، الآن وأكثر من أي وقت مضى، أن تتحلّى بصفات القيادة نافذة البصيرة، وذلك بمواصلة تعزيز روح الحوار والتوافق المكرسة في اتفاقات أروشا، وهي الروح التي أعانت البوروندیين على معالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء النزاع في بلدهم. ونظراً إلى تاريخ البلد وتركيبته الاجتماعية، فإن الاحتكام لمنطق حكم الأغلبية واستحواذ الفائز على كل شيء يمكن أن يمحو المكاسب التي تحملت بوروندي الصعاب في سبيل تحقيقها.

٦٦ – وستمثّل الانتخابات الرئاسية القادمة في عام ٢٠١٥ اختبارا حقيقيا لاستقرار البلد على المدى الطويل. ولقد أرست الجهات المعنية من كافة الأطياف السياسية دعائم هذه الانتخابات عندما اتفقت على خارطة طريق انتخابية في آذار/مارس ٢٠١٣. وبشمل ذلك الاتفاق بشأن الإصلاحات الانتخابية الواجب تنفيذها لكي يتسنى ضمان نزاهة الانتخابات المقبلة وشمولها لجميع الأطراف وشفافيتها، وقبول جميع الأطراف لنتائجها. وإنني أدعو الحكومة وجميع الجهات السياسية المعنية إلى الوفاء الكامل بالتزاماتها الواردة في خارطة الطريق.

٦٧ – غير أن تأسيس ديمقراطية قوية وسليمة يستلزم وجود معارضة فعالة. ولذلك، فإنني أرحب بعودة الزعماء السياسيين الذين كانوا يعيشون في المنفى إلى بوروندي، فعودتهم تأتي بمثابة دلالة على عودة الحياة السياسية إلى مسارها الطبيعي منذ مقاطعة الانتخابات في عام ٢٠١٠. وأحيط علما بأن بعض أحزاب بوروندي السياسية يعاني من تصاعد حدة التوترات والخلافات الداخلية بين أعضائه. وأهيب بجميع الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة

ألا تعتمد لهجة خطابية تحريضية وأن تسوي خلافاتها عبر الحوار الذي يحقق مصلحة هذه الأحزاب ويصب في مصلحة النظام الديمقراطي المتعدد الأحزاب في البلد.

٦٨ - وتحدوني الثقة في أن الفترة المقبلة ستفسح المجال أمام البوروندیين للمشاركة السلمية الفعالة في الحياة السياسية لبلدهم من أجل بناء مستقبل أفضل وأكثر استقرارا للجميع. ولتحقيق ذلك، يتعين على البوروندیين باختلاف انتماءاتهم السياسية أن يتمتعوا بحرية ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية دون أن يخشوا ترويعا أو عنفا. وإنني أحث حكومة بوروندي والأحزاب السياسية على إطلاق حملة عامة لمكافحة العنف السياسي قبل انتخابات ٢٠١٥.

٦٩ - وفي الوقت الذي يستعد فيه البلد لإجراء انتخابات ٢٠١٥، يساورني القلق حيال أعمال العنف التي يرتكبها الشباب المنتسبون إلى أحزاب سياسية، وحيال الإفلات من العقاب الذي يبدو أنهم يتمتعون به. ولا بد من محاكمة مرتكبي أعمال العنف السياسي، بما في ذلك الأعمال التي يرتكبها هؤلاء الشباب. وإنني أحث الحكومة والأحزاب السياسية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم تعريض الشباب للتلاعب السياسي الذي قد يؤدي إلى أعمال عنف وترويع. وأدعو الشباب إلى التعاون مع باقي المواطنين في تكريس طاقاتهم ومواهبهم وآرائهم وخبراتهم الفريدة لخدمة عمليات المصالحة والتنمية الهامة.

٧٠ - وأرحب بالجو البنّاء الذي عمّ المشاورات بشأن عملية استعراض الدستور يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر برئاسة رئيس الجمعية الوطنية. وأشجع السلطات البوروندية على أن تقاوم إغراء الاستعجال في تنفيذ عملية بهذا القدر من الأهمية، وإذا قُدّر لهذه العملية أن تستمر، فإني أهيب بالأحزاب السياسية وباقي الجهات المعنية في بوروندي أن تُعلي المصالح الوطنية فوق كافة الاعتبارات الأخرى، وأن تغتنم الفرصة لتوطيد دور المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون والعدالة والحكم الرشيد والمصالحة.

٧١ - وعلى الرغم من عدم إعدام أي شخص خارج نطاق القضاء بدوافع سياسية في عام ٢٠١٣ ، ما زال القلق يساورني إزاء استمرار ظاهرة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، بمن فيهم مرتكبو جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي. وأحث الحكومة على مواصلة جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب عن طريق كفالة تقديم المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة، وعن طريق تعزيز مكافحة العنف الجنساني. وأناشد السلطات البوروندية أن تطبّق بصرامة سياسة ''عدم التسامح إطلاقا'' إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن. وأهيب بها أن تبذل قصارى جهدها في سبيل زيادة الجدارة المهنية لقوات الأمن، ولا سيما الشرطة الوطنية، وبث روح الانضباط في

صفوف أفرادها. وأحث الشركاء على مواصلة دعم إصلاح قطاع الأمن للمساعدة على تحسين المساءلة والأداء بصفة عامة.

٧٢ - وأدعو الحكومة إلى أن تكفل ترسيخ جهود المصالحة ورأب الصدع، بوسائل من بينها إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة التي طال انتظارها. ومن الضروري أيضا بذل الجهود الوطنية والمحلية لتشجيع منع نشوب النزاعات وحلها، وتعزيز الوئام الاجتماعي على الصعيد المحلي، وهي جهود يمكن أن يؤدي التقاعس عنها إلى إهدار المكاسب التي حققتها بوروندي بعد جهود مضنية.

٧٣ - وأشعر بالتفاؤل لأن الحكومة تُبدي التزاما بمعالجة المسألة المعقدة المتعلقة بحيازة الأراضي، وهي مسألة لن يتسنى إحلال السلام والاستقرار الدائمين دون معالجتها. وفي الوقت نفسه، يساورني القلق إزاء الانطباع بعدم المساواة الذي تولّد بسبب بعض قرارات اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والأصول الأخرى، فهذا الانطباع قد يُغذي مظاهر التوتر بين الطوائف التي تترتب عليها تداعيات أوسع نطاقا على الأوضاع الاقتصادية والنظام العام، لا سيما عندما تشتد المنافسة السياسية خلال فترة الانتخابات. وأدعو السلطات البوروندية، في إطار ما تبذله من جهود لتعزيز العدالة، إلى التعامل مع المظالم والمنازعات المتصلة بالأراضي بطريقة منزّهة عن الانحياز وأدعوها إلى أن تعالج أيضا مسألة حيازة الأراضي في السياق الأوسع للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، وأن تراعي في ذلك الحاجة إلى تعزيز المصالحة والتلاحم الوطني.

٧٤ - ولقد استثمر المجتمع الدولي في بوروندي استثمارا كبيرا. ويجب أن يواصل الاضطلاع بدور بنّاء من خلال تعزيز التنسيق، لا سيما فيما يتعلق بالمرحلة التحضيرية للانتخابات ودعم إصلاح قطاع الأمن. وعلى نطاق أوسع، لا بد من أن تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية التقدم الكبير الذي حققته بوروندي في توطيد السلام والاستقرار. وإنني أهيب بالحكومة أن تتخذ تدابير إضافية من شأنها تحسين مستويات المعيشة وزيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، إلى جانب تقليص البطالة. وأشجع لجنة بناء السلام على أن تواصل جهودها للحفاظ على الدعم الدولي لبوروندي وتعبئة الموارد لها. وأحث الشركاء في مجال التنمية على أن يسدّوا العجز في التمويل لكي يتسنى تنفيذ الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر في بوروندي، وهو ما يمكن تحقيقه بطرق من بينها تقديم دعم محدد الهدف للميزانية، متى كان ذلك ملائما. ومن الأهمية البالغة كذلك أن يزداد الدعم المقدم إلى فريق الأمم المتحدة القطري من خلال عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٧٥ - لقد نظرتُ في نتائج الاستعراض الاستراتيجي والتقدم المحدود المحرز نحو استيفاء النقاط المرجعية الواردة في مرفق هذا التقرير وفي اقتناع فريق الأمم المتحدة القطري بأنه غير قادر على استيعاب مهام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حاليا. ولقد نظرت بجدية أيضا في وجهات النظر التي أعربت عنها الحكومة، على النحو المشار إليه في الفقرات ٥٣ إلى ٦٣ أعلاه. وإنني مقتنع بأن الوجود السياسي للأمم المتحدة في بوروندي لا يزال ضرورياً لمواصلة مواكبة البلد في عملية توطيد دعائم السلام من خلال تيسير الحوار، والرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء آلية للعدالة الانتقالية إلى ما بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥. وأقدر رغبة حكومة بوروندي، حسبما ذكر الرئيس نكورونزيزا، بأن تعزز الملكية الوطنية لعملية توطيد السلام في البلد. إلا أن طلب الحكومة إنهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في غضون ستة أشهر اعتبارا من ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ يطرح معضلة شائكة، نظراً إلى استمرار الحاجة إلى الوجود السياسي للأمم المتحدة الذي ينطوي على مهام يتعذر على الفريق القطري أن يتصدى لها كليا بمفرده. ولذلك، أوصي بأن تمدد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوورندي لفترة أخرى مدتها ١٢ شهراً. وإذا ظلت الحكومة مصرَّة على موقفها بأن هذا التمديد غير مقبول، فقد يود مجلس الأمن أن ينظر في الخيارات الأخرى المبينة في الفقرة ٥٩ أعلاه.

٧٦ - وأود أن أتوجه بالشكر إلى الرئيس نكورونزيزا وحكومته على تعاونهما المستمر مع الأمم المتحدة. وأعرب كذلك عن امتناني لشركاء بوروندي في مجال التنمية على ما قدموه من مساعدة بالغة الأهمية لعملية بناء السلام في البلد. وأود ختاما أن أعرب عن خالص امتناني لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين استمروا في إبداء الالتزام والتفاني من أجل دعم توطيد السلام في بوروندي، بقيادة ممثلي الخاص بارفي أونانغا - أنيانغا.

المرفق

النقاط المرجعية لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي عملاً بقراري مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠) و ٢٠٢٧ (٢٠١١)

أولا – العملية الديمقراطية

المرجعية: مواصلة التقدم في تعزيز الديمقراطية وحل الخلافات السياسية عن طريق الحوار

النقطة

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: شكلت روح الحوار وتقاسم السلطة دعامة اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لعام ٢٠٠٠ (المشار إليه فيما بعد باسم ”اتفاقيات أروشا“)، وتكرست في دستور بوروندي لعام ٢٠٠٥، وفي تشكيل الحكومة عام ٢٠٠٥. وأعلن المراقبون أن انتخابات عام ٢٠١٠ قد أجريت طبقاً للمعايير الدولية، ولكن قاطعها عدد من أحزاب المعارضة التي انتقل بعض قادتها في وقت لاحق للعيش في المنفى. وظلت المقاطعة تلقي بظلالها على الحياة السياسية في بوروندي عام ٢٠١١، وتفاقمت حدة التوترات بين الحكومة وتجمع التحالف الديمقراطي من أجل التغيير – إيكيبيري الذي يضم أحزاب معارضة غير ممثلة في البرلمان. ورغم أن الجانبين أكدا استعدادهما للتعاون، فقد ظل الحوار السياسي معطلاً طوال عام ٢٠١١، ولم تعقد أي اجتماعات رسمية بين الحكومة وأحزاب المعارضة غير الممثلة في البرلمان.

التطورات في عام ٢٠١٢[(١)]: تميز عام ٢٠١٢ بغياب الحوار وإحراز تقدم ضئيل في التحضيرات لانتخابات عام ٢٠١٥. وتم إقرار القانون المتعلق بمركز المعارضة السياسية دون استشارة جميع الأطراف. وأنشأت الحكومة لجنة انتخابية وطنية مستقلة جديدة، وسجلت اعتراضات من أحزاب المعارضة في ما يتعلق بتشكيلها. وطوال عام ٢٠١٢، حظرت السلطات اجتماعات متنوعة لأحزاب المعارضة.

(١) يوجز هذا الفرع تقييمات معايير عام ٢٠١٢ على النحو الوارد في مرفق تقريري السابق (S/2013/36).

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
١-١ تزايد ديمقراطية مؤسسات الدولة وخضوعها للمساءلة وصفتها التمثيلية وفعاليتها.	• ظلت مقاطعة انتخابات عام ٢٠١٠ من جانب عدد من الأحزاب السياسية تؤثر سلباً على البرلمان الذي يتألف من ثلاثة أحزاب فقط (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية، واتحاد التقدم الوطني، والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية – نياكوري)، ويخضع إلى حد كبير لسيطرة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية
	• انخفض عدد جلسات الأسئلة والأجوبة المعقودة مع أعضاء الحكومة في البرلمان بـ ١١ جلسة (من ٣٥ جلسة في عام ٢٠١١ إلى ٢٤ جلسة في عام ٢٠١٢)
١-٢ مواصلة الحوار بين الأحزاب السياسية والحكومة	• كما حدث في عام ٢٠١٢، عقدت ست جلسات حوار رسمية بين الأحزاب في السلطة والمعارضة غير الممثلة في البرلمان
	• أتاحت حلقة العمل بشأن الدروس المستفادة من الانتخابات التي عقدت في بوجومبورا في آذار/مارس، وحلقة العمل بشأن تنقيح قانون الانتخابات التي عقدت في كايانزا في أيار/مايو، وحلقة العمل التقييمية بشأن تنفيذ خارطة طريق الانتخابات التي عقدت في بوجومبورا في تشرين الثاني/نوفمبر تعميق الحوار السياسي بين الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة وتعزيزه
	• اقتصرت الدعوة لحضور المنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية على نخبة من الأحزاب السياسية
	• كما حدث في عام ٢٠١٢، حظرت الحكومة أو عرقلت انعقاد اجتماعات متنوعة للأحزاب السياسية طوال عام ٢٠١٣. والجهات المتأثرة في المقام الأول هم أعضاء في ائتلاف المعارضة الذي يضم التحالف الديمقراطي من أجل التغيير – إيكيبري، وحركة التضامن والديمقراطية، ومناصري أغاتون رواسا

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
١-٣ تحسين الإطار القانوني لإدارة العملية الانتخابية	• نظمت الحكومة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، حلقة عمل في أيار/مايو ٢٠١٣ بشأن تنقيح قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٩. واقترحت حلقة العمل مجموعة من التعديلات التي وافقت الحكومة على معظمها. ولا يزال القانون الجديد ينتظر إقرار الجمعية الوطنية
١-٤ زيادة القدرات المؤسسية للمضي قدماً نحو انتخابات عام ٢٠١٥ مع توافر الدعم المالي والتقني الدولي المناسب	• عقدت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة اجتماعات مخصصة مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. ووافقت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في تشرين الثاني/نوفمبر على عقد اجتماعات دورية مع أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني
١-٥ تولي زمام العملية الانتخابية بشكل أكبر على الصعيد الوطني	• نظمت الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، ولا سيما اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بعثة لتقييم الاحتياجات بغرض تحديد الإطار والمستويات اللازمين لتقديم دعم دولي للانتخابات في عام ٢٠١٥
	• وقّعت الحكومة والأمم المتحدة على مشروع وثيقة في تشرين الثاني/نوفمبر لإنشاء صندوق مشترك للتبرعات الانتخابية من بين أمور أخرى
١-٦ التوصل إلى توافق آراء سياسي بين جميع أصحاب المصلحة بشأن التقدم نحو انتخابات ٢٠١٥	• في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون يتضمن مجموعة واسعة النطاق من التعديلات التي أدخلت على الدستور دون إجراء مشاورات مسبقة واسعة النطاق وشاملة للجميع. وتغير مشاريع التعديلات معايير صنع القرار وهيكل الحكم. وإثر توجيه انتقادات داخلية وزيادة التوترات، نظمت الجمعية الوطنية حلقة عمل استشارية بشأن الاستعراض الدستوري في كانون الأول/ديسمبر
	• نظمت الحكومة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، في تشرين الثاني/نوفمبر، حلقة عمل بشأن تهيئة بيئة سياسية مؤاتية لإجراء انتخابات حرة وشفافة في عام ٢٠١٥. ونوقش مشروع مدوَّنة لقواعد السلوك من أجل الانتخابات دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الصيغة النهائية

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
	• أشارت المعارضة غير الممثلة في البرلمان، في العديد من المناسبات، إلى أنها لن تقاطع الانتخابات في عام ٢٠١٥
١-٧ زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يؤمنون بمصداقية الانتخابات	لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٣

ثانيا – الأمن والاستقرار

النقطة المرجعية: هيكل أمني تزداد قوته وقابل للاستدامة يمكِّن بوروندي من الاستجابة على نحو فعال للشواغل الأمنية المحلية والدولية ويحترم المعايير والحقوق العالمية في الوقت نفسه

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: ظل عدد كبير من الأسلحة الصغيرة متداولا (١٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية وفقاً للدراسة الاستقصائية عن الأسلحة الصغيرة عام ٢٠٠٧)، بصرف النظر عن الحملة الأولى لنزع سلاح المدنيين في عام ٢٠٠٩ والجهود التي بذلت من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وقت سابق. وساهم إدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الوطنية البوروندية والشرطة الوطنية البوروندية، وتحديد القوام الصحيح للقوتين ومراعاة تناسب الأقليات العرقية إسهاما كبيرا في استتباب الاستقرار والأمن بشكل عام. بيد أن انتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ تؤكد ضرورة التأهيل المهني المستمر وتعزيز الرقابة المدنية.

التطورات في عام ٢٠١٢: لم يلاحظ انخفاض كبير في تداول الأسلحة الصغيرة ومع ذلك أحرز تقدم فيما يتعلق بتسجيل أسلحة قوات الدفاع الوطني. وتم إعداد مشروع الصيغة الأولى لاستراتيجية الأمن الوطني ولكن لم تنجز الصيغة النهائية. ولم يسجل تحديد القوام الصحيح لقوات الأمن والدفاع سوى تخفيضات طفيفة وأعاق عدم وجود استراتيجية واضحة عمل مجلس الأمن الوطني الذي أنشئ في عام ٢٠١٢. وما زالت انتهاكات أفراد الشرطة الوطنية لحقوق الإنسان تمثل مصدرا للقلق.

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
٢-١ إحراز تقدم في نزع سلاح المدنيين وفي إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها	• في عام ٢٠١٣، سُجِّلت ووُسمت أسلحة الشرطة الوطنية بنسبة ٩٥ في المائة وسجلت أسلحة قوات الدفاع الوطني بنسبة ١٠٠ في المائة (بالمقارنة مع ٦٠ في المائة و ١٠٠ في المائة عام ٢٠١٢، على التوالي)
	• انطلقت الحملة الوطنية الثانية لنزع السلاح الطوعي رسميا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
	• قدم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الدعم إلى حلقة عمل عن دور القيادات النسائية في الحملة الثانية لنزع السلاح
٢-٢ إحراز تقدم في تحديد القوام الصحيح لقوات الأمن والدفاع الوطني	• انخفض عدد أفراد قوات الدفاع الوطني بـ ٨٨٩ فرداً وعدد أفراد الشرطة الوطنية بـ ٤٣٨ فرداً فوصلت أعدادهم الإجمالية إلى ٠٠٠ ٢٧ فرداً (الرقم المستهدف ٠٠٠ ٢٥) و ٣٨٨ ١٥ فرداً (الرقم المستهدف ٠٠٠ ١٥)، على التوالي
	• في الوقت نفسه، أضافت قوات الدفاع الوطني ٩٨١ مجندا والشرطة الوطنية ٠٧٠ ١ مجندا لأغراض أداء مهام في الخدمات المتخصصة
٢-٣ زيادة الرقابة المدنية على قوات الأمن والدفاع الوطني امتثالاً للدستور والقوانين والأنظمة الحالية	• لا تزال الرقابة المدنية على قوات الأمن والدفاع الوطني ضعيفة
	• اجتمع مجلس الأمن الوطني في خمس مناسبات عام ٢٠١٣. وواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقديم الدعم التقني إلى الأمانة الدائمة لمجلس الأمن الوطني
٢-٤ زيادة التأهيل المهني لقوات الأمن والدفاع الوطني	• وضعت الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية في عام ٢٠١٣ في حين لم يتم الانتهاء من استعراض قوات الدفاع المتعلق بقوات الدفاع الوطني
	• أجرت الحكومة استعراضا لإصلاح قطاع الأمن بدعم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وشركاء ثنائيين
	• اعتمدت حكومة بوروندي الاستراتيجية الأمنية الوطنية في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ونظم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي والإجراءات القضائية استفاد منها ٠٠٠ ٢ فرد من أفراد قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية ودائرة

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
	الاستخبارات الوطنية في عام ٢٠١٣
	• نظمت وزارة الدفاع، بدعم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، حلقة عمل عن حقوق الإنسان
٢-٥ زيادة ثقة السكان في قيام قوات الأمن والدفاع الوطني بتقديم خدماتها	لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٣

ثالثا – العدالة الانتقالية

النقطة المرجعية: مواصلة التقدم في مجال العدالة الانتقالية لتعزيز حقوق الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة الوطنية

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: العدالة الانتقالية هي السمة الرئيسية المتبقية لاتفاقات أروشا التي تأخر تنفيذها عن موعده. وعقب إجراء مشاورات وطنية واسعة النطاق عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠، والأعمال المكثفة التي اضطلعت بها اللجنة التقنية الحكومية، عرض على البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ مشروع قانون جديد متعلق بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

التطورات في عام ٢٠١٢: قُدم مشروع قانون منقح بشأن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة إلى البرلمان في كانون الأول/ديسمبر. ولم يعتمد القانون. ولم يحرز تقدم فيما يتعلق بجميع المؤشرات الأخرى للعدالة العابرة للحدود الوطنية في عام ٢٠١٢.

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
٣-١ إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وفقاً للمشاورات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٩، وعمل اللجنة التقنية في عام ٢٠١١، والمعايير الدولية والصكوك القانونية الدولية المنطبقة	• لم يحرز تقدم فيما يتعلق بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بما أن مشروع القانون لم يعتمد في عام ٢٠١٣ • في إطار الأعمال التحضيرية من أجل اعتماد مشروع القانون بشأن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، نظم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حلقات عمل لبناء قدرات الجهات المعنية الرئيسية وتوفير منبر للمناقشات بشأن العدالة الانتقالية

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
٣-٢ إنشاء المحكمة الخاصة وفقاً للمشاورات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٩، وعمل اللجنة التقنية في عام ٢٠١١، والمعايير الدولية والصكوك القانونية الدولية المنطبقة	لم يحرز تقدم في عام ٢٠١٣
٣-٣ وجود آلية متابعة لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة	لم يحرز تقدم في عام ٢٠١٣
٣-٤ زيادة قدرة القيادة السياسية على تحقيق المصالحة بين ضحايا ومرتكبي الجرائم التي وقعت في الماضي	لم يحرز تقدم في عام ٢٠١٣
٣-٥ زيادة مستوى الرضا عن عملية العدالة الانتقالية	لا ينطبق في عام ٢٠١٣
٣-٦ زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يعتقدون أن المصالحة تحققت	لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٣

رابعا - الحوكمة وبناء المؤسسات

النقطة المرجعية: زيادة بسط سلطة الدولة من خلال مؤسسات شرعية وديمقراطية وفعالة وخاضعة للمساءلة

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: عقب إقرار دستور عام ٢٠٠٥، أُنشِئت بشكل متلاحق مؤسسات رئيسية جديدة كان من المقرر إنشاؤها، بما في ذلك المجلس الوطني للاتصالات (٢٠٠٧) ومجلس الأمن الوطني (٢٠٠٨) والمنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية (٢٠١٠) واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان (٢٠١١). وفي عام ٢٠١١، وضعت بوروندي، بمساعدة الأمم المتحدة وشركاء آخرين، عدداً من الاستراتيجيات الهامة التي تعكس أولويات الحكم على الصعيد الوطني، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد. ومن التطورات المؤسسية الهامة لتعزيز كفاءة الحكومة ومساءلتها إنشاء وحدة مكافحة الفساد (٢٠٠٦) ومحكمة مكافحة الفساد (٢٠٠٦) ومكتب أمين المظالم (٢٠١١) وهيئة الإيرادات في بوروندي (٢٠١١). ورغم أن الفساد لا يزال من الشواغل الخطيرة، فإن هناك بوادر تحسن مطرد تلوح في الأفق.

التطورات في عام ٢٠١٢: شهد عام ٢٠١٢ إحراز تقدم طفيف في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد. فقد ازداد مبلغ الإيرادات التي جمعتها هيئة الإيرادات في بوروندي وحسّنت بوروندي بشكل كبير مرتبتها في ''مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية'' المعتمد لدى البنك الدولي. واتضح أن تنفيذ البرنامج الوطني لإصلاح الإدارة، الذي اعتُمد في نيسان/أبريل ٢٠١٢، حافل بالتحديات.

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
٤-١ زيادة نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان، وفي الهيئات المنتخبة والمعينة على جميع المستويات	كما حدث في عام ٢٠١٢، بلغت نسبة تمثيل المرأة ٣٢ في المائة من أعضاء الجمعية الوطنية، و ٤٦ في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ، و ٣٥ في المائة من الوزراء، و ٥,٨ في المائة من ولاة المقاطعات، و ٣٢,٥ في المائة من رؤساء المجالس المحلية
٤-٢ انخفاض حجم الفساد في القطاعين العام والخاص	• وفقا لمؤشر الرشوة في شرق أفريقيا لعام ٢٠١٣ الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، انتقلت بوروندي من مرتبة ثاني أقل بلدان شرق أفريقيا فسادا إلى مرتبة ثاني أكثرها فسادا (انخفض المؤشر قليلا من ١٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٣) • تحّسنت مرتبة بوروندي في مؤشر مفاهيم الفساد على الصعيد العالمي الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية، بحيث انتقلت في عام ٢٠١٢ من المرتبة ١٦٥ إلى المرتبة ١٥٧ من قائمة تضم ١٧٥ بلدا • أحالت وحدة مكافحة الفساد ٢٤٧ شكوى تتعلق بالفساد في عام ٢٠١٣ إلى المدعي العام (مقابل ١٥٦ شكوى في عام ٢٠١٢) • سجّلت محكمة مكافحة الفساد ٢٠٥ قضايا فساد في عام ٢٠١٣ (٢٨٥ قضية في عام ٢٠١٢). وبتّت المحكمة في ١٦٩ قضية في عام ٢٠١٣ (مقابل ٢١٨ قضية في عام ٢٠١٢)
٤-٣ تزايد شفافية المؤسسات الوطنية وخضوعها للمساءلة وكفاءتها	• تلقى أمين المظالم ١٣١ شكوى في عام ٢٠١٣ (مقابل ٢٢٣ شكوى في عام ٢٠١٢) ونظر في ١٤٠ قضية (مقابل ١٢٣ قضية في عام ٢٠١٢)

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
٤-٤ إحراز تقدم في نوعية الإدارة العامة	• بلغت الإيرادات الضريبية التي جمعتها هيئة الإيرادات في بوروندي ٥٩٩,٢ بليون فرنك من فرنكات بوروندي في عام ٢٠١٣ (بزيادة بلغت نسبتها ٦,٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢)

خامسا – سيادة القانون

النقطة المرجعية: ازدياد استقلالية نظام العدالة وإمكانية اللجوء إليه وموثوقيته، ودعمه لحقوق الإنسان

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: وُضعت في عام ٢٠١١ السياسية القطاعية لوزارة العدل عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، مما أعاد تأكيد التزام الحكومة بتعزيز استقلال القضاء، والنهوض بالحكم الرشيد في قطاع العدل، وإتاحة فرص اللجوء إلى القضاء أمام الجميع وتحسين العدالة الجنائية. إلا أن تلك الوثيقة لم تتناول الإصلاحات المتعلقة بمركز القضاة.

التطورات في عام ٢٠١٢: بدأ في عام ٢٠١٢ تنفيذ السياسة القطاعية لوزارة العدل عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٥. فقد أُنشئت لجنة تحضيرية وطنية لتنظيم المؤتمر الوطني المتعلق بالعدالة (المجالس العامة لمناقشة قضايا العدل) فيما نُظّمت حلقات عمل في جميع أنحاء البلد لجمع آراء أصحاب المصلحة في المجالات التي تحتاج إلى إصلاح. وعقب تنفيذ عفو رئاسي وإفراج مشروط، انخفض مجموع السجناء بنسبة ٢٩,٧ في المائة في عام ٢٠١٢. وأُعدّ مشروع قانون عن الأخلاقيات القضائية لكنه لم يُعتمد و لم يُعيّن القضاة عن طريق امتحانات تنافسية عملا بما يقتضيه القانون.

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
٥-١ انخفاض نسبة المحتجزين قبل المحاكمة إلى العدد الكلي للسجناء	ارتفع العدد الكلي للسجناء بنسبة ١٥,٧٨ في المائة
٥-٢ زيادة نسبة موظفي إنفاذ القانون المدربين في مجال قواعد السلوك المتعلقة بالاستعمال التناسبي للقوة أو الاعتقال أو الاستجواب أو الاحتجاز أو العقاب	تلقى ٦٥ ضابطا عسكريا التدريب ليصبحوا مدرِّبين في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وحصل منهم ١٦ ضابطا على إجازة التأهيل للتدريب ثم توّلوا لاحقا تدريب نحو ٢ ٠٠٠ فرد من أفراد قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
٥-٣ زيادة إمكانية إطلاع الأشخاص المأذون لهم على نتائج لجان التحقيق ببساطة وانتظام	لم تكن في عام ٢٠١٣ أي لجنة تحقيق
٥-٤ تقديم عدد متزايد من المجرمين إلى المحاكمة	لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٣
٥-٥ تحسين إدارة السجون بهدف الامتثال لمعايير حقوق الإنسان على نحو أفضل	• سجلت نسبة نزلاء السجون زيادة طفيفة بحيث ارتفعت من ١٨٣ في المائة في عام ٢٠١٢ (مقابل ٢٥٨ في المائة في عام ٢٠١١) إلى ١٨٨ في المائة في عام ٢٠١٣ • تلقى ٥٢ موظفا من موظفي السجون التدريب في مجال إدارة السجون
٥-٦ إحراز تقدم في اعتماد وتنفيذ تشريعات تتعلق بالقضاة، وفي إضفاء الصفة الاحترافية على عمل القضاة، وكذلك في تنظيم المجلس الأعلى للقضاة وتفعيله	• لم يُعتمد مشروع القانون المتعلق بالأخلاقيات القضائية لكنه تحول بدلا من ذلك إلى دليل عن الأخلاقيات القضائية • تلقى عدد إضافي من القضاة بلغ ١٩٦ قاضيا تدريبا في مجال الأخلاقيات القضائية في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٣، كان جميع القضاة العاملين حاليا قد تلقوا التدريب في مجال الأخلاقيات القضائية • كما حدث في عام ٢٠١٢، ما زال استقدام القضاة لا يجري عن طريق امتحان تنافسي مثلما توخاه القانون (تذكر الحكومة أن ذلك يُعزى أساسا إلى القيود المفروضة على الميزانية)
٥-٧ إحراز تقدم في استقلال القضاء	• عُقد المؤتمر الوطني المتعلق بالعدالة في آب/أغسطس ٢٠١٣ إلا أن التوصيات التي تكفل استقلال القضاء لم تُعتمد
٥-٨ تزايد النسبة المئوية للسكان الذين يعربون عن ثقتهم في النظام القضائي	لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٣

سادسا – حقوق الإنسان

النقطة المرجعية: ترسيخ ثقافة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في بوروندي

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: شهدت الفترة التي تلت انتخابات عام ٢٠١٠ زيادة ملحوظة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أفيد أن مرتكبي العديد منها أفرادٌ من

قوات الدفاع الوطني أو قوات الأمن. ففي عام ٢٠١٠، وثّق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٤٠ حالة من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة و/أو أعمال القتل بدوافع سياسية، و ٣٠ حالة من حالات التعذيب (في عام ٢٠١١، سُجلت ٦١ حالة قتل و/أو إعدام و ٣٦ حالة تعذيب). وقد شكّل إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠١١، خطوة هامة إلا أن متابعة القضايا لا تزال مثار قلق.

التطورات في عام ٢٠١٢: اتسم وضع حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢ بانخفاض كبير في عدد حالات الإعدام خارج نطاق القضاء التي وثّقها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (٣٠ مقابل ٦١ حالة في عام ٢٠١١)، لم يكن منها ما يُرجّح أن تكون دوافعه سياسية إلا أربع حالات (بلغت نحو ٢٠ حالة في عام ٢٠١١). ومع ذلك، أُلقي القبض على الجناة وحوكموا في محاكم قانونية في ٦ حالات فقط من أصل ٣٠ حالة أسفرت جميعها عن إدانة المتهمين. وفتحت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ثلاثة مكاتب إقليمية وأجرت تحقيقات في ٤٨٠ حالة مقارنة بما عدده ١٠٧ حالات فقط في عام ٢٠١١

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
٦-١ زيادة نسبة انتهاكات حقوق الإنسان - بما في ذلك حالات الاختفاء والقتل خارج نطاق القضاء - التي يحقِّق فيها القضاء، ونسبة الجناة المعتقلين والذين تصدر بحقهم أحكام و/أو يقضون عقوبة السجن	• يحقّق القضاء في ٢٧ من أصل ٣٥ حالة من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء الموثّقة في عام ٢٠١٣، أسفرت ٣ حالات منها عن إدانة المتهمين • ويجري كل من الشرطة الوطنية والقضاء التحقيق في ١٤ من أصل ٢٠ حالة من حالات التعذيب الموثّقة في عام ٢٠١٣ (جرى التحقيق في ٦ حالات في عام ٢٠١٢)
٦-٢ زيادة تواتر ودقة توقيت تقديم التقارير إلى الهيئات المعنية	• قدمت الحكومة تقريرا واحدا عن حقوق الإنسان ويُنتظر تقديم تقريرين آخرين
٦-٣ انخفاض حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي يرتكبها وكيل الدولة أو أي شخص آخر يتصرف بموجب سلطة الحكومة أو بالتواطؤ معها	• وثّق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ٣٥ حالة من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء (مقابل ٣٠ حالة في عام ٢٠١٢) • وثّق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ٢٠ حالة من حالات التعذيب (مقابل ١٦ حالة في عام ٢٠١٢) • وثّق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ١٠٥ حالات المعاملة السيئة (مقابل ٥٧ حالة في عام ٢٠١٢)

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
٦-٤ زيادة فعالية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بطرق منها قيام منظمات المجتمع المدني بإنشاء شبكة رصد في مجال حقوق الإنسان، بما يسهم في أنشطة اللجنة	• تلقت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ١٠٢ من الحالات وحقّقت في ٨٤ حالة واكتمل التحقيق في ١٨ حالة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٣ (حقّقت اللجنة في ٤٨٠ حالة واكتمل التحقيق في ١١٧ حالة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)
	• مُنحت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان رسميا اعتمادا من الفئة ''ألف'' من اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠١٣
٦-٥ الاعتماد المتوالي لصكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الأولوية، وزيادة تواؤم صكوك حقوق الإنسان الوطنية مع الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة	• انضمت بوروندي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
٦-٦ تعزيز الهياكل المتعلقة بحماية الفئات الضعيفة	• اعتُمد قانون مكافحة العنف الجنسي والجنساني في حزيران/يونيه ٢٠١٣
	• تلقى قضاة مركز ''هومورا'' تدريبا على معالجة حالات العنف الجنسي والجنساني
	• لم يبلَّغ عن أي حالات إعادة قسرية في عام ٢٠١٣
٦-٧ إحراز تقدم في كفالة حرية وسائط الإعلام والمجتمع المدني	• وثّق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي خمس حالات انتهاك لحرية الصحافة في عام ٢٠١٣ (لم تُوثَّق أي حالة في عام ٢٠١٢)

سابعا – التكامل الإقليمي

النقطة المرجعية: تعميق التكامل الإقليمي لبوروندي مع المشاركة الكاملة في المفاوضات السياسية والتجارية الإقليمية وغيرها من المفاوضات وتحسين تفاعل السلطات البوروندية مع آليات التعاون الإقليمي

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: كثّفت بوروندي، بعد انضمامها إلى جماعة شرق أفريقيا في عام ٢٠٠٩، جهودها الرامية إلى تحسين الروابط الاقتصادية والسياسية مع الشركاء

الإقليميين في عام ٢٠١١. ويمثّل التكامل الإقليمي أحد الأركان الثمانية لرؤية البلد الخاصة بعام ٢٠٢٥.

التطورات في عام ٢٠١٢: زادت بوروندي في عام ٢٠١٢ من حجم تجارتها مع البلدان الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا وشاركت بنشاط في أربعة اجتماعات هامة عقدتها الجماعة. وقد شُرع في وضع الاستراتيجية الوطنية بشأن التكامل الإقليمي إلا أن ذلك لم يكتمل.

مؤشرات إحراز التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
٧-١ زيادة التجارة بين بوروندي وشركائها الإقليميين	لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٣
٧-٢ زيادة المفاوضات والتفاعلات السياسية والتجارية مع الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية	• شاركت بوروندي في سبعة اجتماعات رفيعة المستوى لجماعة شرق أفريقيا، واجتماع واحد للجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، واجتماعين للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وثلاثة اجتماعات للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى • في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، نُظّمت عدة مؤتمرات قمة لجماعة شرق أفريقيا لم تُدعَ إليها بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة
٧-٣ زيادة قدرة حكومة بوروندي على المضي قدماً في عملية التكامل الإقليمي	• نظمت وزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، بدعم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، حلقات عمل عديدة عن مواضيع شتى من بينها الحد من الحواجز غير الجمركية؛ وأمن الحدود؛ والأطر القانونية للتعاون في مجالات الدفاع والأمن والسلام؛ والإسراع بمواءمة القوانين البوروندية مع تشريعات جماعة شرق أفريقيا • قدّم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الدعم لدراسة ترمي إلى مساعدة الدائرة التشريعية الوطنية على مراجعة وصياغة قانون منظِّم للشركات وقانون منظِّم للتجارة
٧-٤ تزايد إدراك السكان للمنافع المتأتية من التكامل الإقليمي	لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٣

ثامنا – التنمية الاقتصادية والاجتماعية

النقطة المرجعية: تحسين مستويات معيشة السكان وتقديم الخدمات الأساسية إلى أضعف الفئات، وتهيئة ظروف الانتعاش الاقتصادي

خط الأساس خلال عام ٢٠١١: رغم الجهود التي بذلتها حكومة بوروندي، عانى البلد من تفشي الفقر، وندرة الأراضي التي واكبتها كثافة سكانية عالية، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع مستوى بطالة الشباب. ورغم أن دليل التنمية البشرية لبوروندي قد سجّل زيادة مستمرة منذ عام ٢٠٠٠، فلقد ظل البلد مُصنّفا في المرتبة ١٨٥ من بين ١٨٧ بلدا في عام ٢٠١١.

التطورات في عام ٢٠١٢: لم تطرأ أي تغييرات على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بوروندي. فقد ارتفع دليل التنمية البشرية في البلد من ٠,٣١٦ في عام ٢٠١١ إلى ٠,٣٥٥ في عام ٢٠١٢ وانتقل البلد بذلك من المرتبة ١٨٥ في عام ٢٠١١ إلى المرتبة ١٧٢ (من بين ١٨٦ بلدا) في عام ٢٠١٢.

مؤشرات التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
٨-١ انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم	• بلغت نسبة الفقر في البلد ٦٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ (لم تتوافر بيانات جديدة عن ذلك لعام ٢٠١٣)
	• تحتل بوروندي المرتبة الأخيرة في قائمة المؤشر العالمي للجوع لعام ٢٠١٣ (وهي المرتبة نفسها التي صُنّفت فيها عام ٢٠١٢)
٨-٢ تحسين نسب القيد في التعليم الابتدائي وإتمامه	• في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ بلغت نسبة القيد في المدارس الابتدائية ٩٦ في المائة
	• (لم تتوافر بيانات جديدة عن ذلك لعام ٢٠١٣)
٨-٣ انخفاض عدد المشردين داخلياً	• لا يزال ٨٦٠ ٧٨ شخصا من المشردين داخليا المتضررين من النزاع في بوروندي وهم يقيمون في ١٢٠ موقعا في مختلف أنحاء البلد، في انتظار إيجاد حلول دائمة لهم
٨-٤ زيادة نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٣ شهرا المحصنين ضد الأمراض المعدية	• في عام ٢٠١٠، حصل ٨٣ في المائة من الأطفال على جميع اللقاحات (لم تتوافر بيانات جديدة عن ذلك لعام ٢٠١٣)

مؤشرات التقدم	التقييمات لعام ٢٠١٣
٨-٥ زيادة نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على المياه الصالحة للشرب وعلى الكهرباء	• في عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة الحصول على الكهرباء ٤,٨ في المائة (لم تتوافر بيانات جديدة عن ذلك لعام ٢٠١٣)
٨-٦ تحسين معدل عمالة الشباب	• تشير التقديرات إلى أن بطالة الشباب لا تزال مرتفعة (لا تتوافر بيانات ملموسة عن ذلك)
	• بدأت الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامجا جديدا عن تهيئة فرص العمل يرمي إلى استحداث نحو ٢٠ ٠٠٠ وظيفة للشباب في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦
٨-٧ زيادة عدد الشباب والنساء الذين يتمكنون من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية	لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٣
٨-٨ تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية المؤاتية لقطاع الأعمال والاستثمار	• احتلت بوروندي المرتبة ١٤٠ من بين ١٨٩ بلدا في ''مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية'' لعام ٢٠١٤ المعتمد لدى البنك الدولي (احتلت المرتبة ١٥٩ من بين ١٨٥ بلدا في عام ٢٠١٢)
٨-٩ تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للاجئين والمعادين إلى وطنهم والمشردين داخليا	• شُيّد ١ ٠٠٠ ملجأ للعائدين إلى وطنهم
	• لا يزال الحصول على الأراضي والتنازع عليها من العقبات الخطيرة التي تعوق عمليات إعادة الإدماج
٨-١٠ زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يشعرون بارتفاع مستوى المعيشة	• لم تتوافر بيانات في عام ٢٠١٣